وثيقة مبادئ لإنشاء مشروع الاستراتيجية الوطنية للاشتمال المالي
Concept Paper for National Strategy for Financial Inclusion

أولاً: مقدمة

في أعقاب الأزمة المالية العالمية ازداد الاهتمام الدولي في تحقيق الاشتمال المالي من خلال خلق التزام واسع لدى الجهات الرسمية (الحكومة) لتحقيق الاشتمال المالي وتنفيذ سياسات يتم من خلالها تعزيز وتسهيل وصول كافة فئات المجتمع إلى الخدمات المالية وتمكينهم من استخدامها بالشكل الصحيح بالإضافة إلى توفير خدمات مالية متنوعة ومبتكرة بتكلفة منخفضة من خلال مزودي هذه الخدمات.

كما تم العمل على إصدار سياسات وتشريعات تتناسب مع المخاطر المتعلقة بالخدمات المالية المبتكرة، بحيث تكون مبنية على أسس سد الفجوة والشمولية في التشريعات الحالية وإتباع نهج شامل مبني على تشريعات عادلة وشفافة لحماية حقوق مستهلكي الخدمات المالية، وذلك بما يشمل ضمان الشفافية في تسعير الخدمات المالية وتوفير آلية لمعالجة شكاوى العملاء وتحديد الجهة الإشرافية المسئولة عن حماية حقوق مستهلكي الخدمات المالية، ويهدف ذلك إلى تعزيز قدراتهم ووعيهم لتمكينهم من الاستفادة المثلى من الخدمات المالية واتخاذ القرار المالي الذي يتناسب مع احتياجاتهم، حيث يتم التنفيذ ضمن إطار عملي يتناسب مع ظروف الدولة استناداً إلى المعايير والممارسات الدولية الفضلى ذات العلاقة بالخصوص.

ولضمان فعالية وتوافق الجهود المبذولة في مجال تحقيق الاشتمال المالي على المدى الطويل فقد اعتبرت المؤسسات المالية الدولية أن وضع إستراتيجية على المستوى الوطني تضم كافة الجهود هو أفضل وسيلة لتحقيق الاشتمال المالي، حيث عرّفت مجموعة العشرين (G20) والتحالف العالمي للاشتمال المالي (AFI) الاشتمال المالي بأنه

هيئة سوق رأس المال الفلسطينية * Palestinian Capital Market Authority *

"تعزيز وصول واستخدام كافة فئات المجتمع وبما يشمل الفئات المهمشة والميسورة للخدمات والمنتجات المالية التي تتناسب مع احتياجاتهم بحيث تقدم لهم بشكل عادل وشفاف وبتكاليف معقولة". كما عرفت كل من منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) والشبكة الدولية للتثقيف المالي (INFE) المنبثقة عنها الاشتمال المالي بأنه: " **العملية التي يتم من خلالها تعزيز الوصول إلى مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات المالية الرسمية والخاضعة للرقابة بالوقت والسعر المعقولين وبالشكل الكافي، وتوسيع نطاق استخدام هذه الخدمات والمنتجات من قبل شرائح المجتمع المختلفة وذلك من خلال تطبيق مناهج مبتكرة والتي تضم التوعية والتثقيف المالي وذلك بهدف تعزيز الرفاه المالي والاندماج الاجتماعي والاقتصادي.**".

وكما هو متعارف عليه عالمياً، يعتبر التثقيف المالي أيضاً خطوة أساسية ومحورية نحو تحقيق الاشتمال المالي، كما أصبحت الثقافة المالية في العالم إجراء احترازي ومكمل رئيسي لسلوكيات القطاع المالي وبالتالي ضمان تحقيق الاشتمال المالي، حيث عرّفت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) والشبكة الدولية للتثقيف المالي (INFE) والمنبثقة عنها التثقيف المالي بأنه "**العملية التي يتم من خلالها تحسين إدراك المستهلكين والمستثمرين لمفهوم الخدمات والمنتجات المالية المتوافرة والمخاطر المصاحبة لها، وذلك عن طريق تقديم المعلومات والإرشاد المالي و/أو النصيحة المالية الموضوعية، وتطوير مهاراتهم وثقتهم بالخدمات المالية وذلك بهدف زيادة وعيهم بالفرص والمخاطر المالية، وليصبحوا قادرين على اتخاذ قرارات مبنية على معلومات صحيحة، وتعريفهم لمن يتوجهوا في حال احتاجوا للمساعدة، واتخاذ خطوات فعالة أخرى من شأنها تحسين الرفاه المالي الخاص بهم**".

يذكر أن هناك عدد من الدول قامت بتطوير وتنفيذ استراتيجيات وطنية للاشتمال المالي في العالم، ومن أوائل هذه الدول المملكة المتحدة وماليزيا في العام 2003، وتسعى حالياً العديد من دول العالم الثالث والمتقدمة لتطوير استراتيجيات وطنية للاشتمال المالي حيث برزت أهميتها بعد انتهاء الأزمة المالية العالمية.

هيئة سوق رأس المال الفلسطينية
Palestinian Capital Market Authority

ونظراً لتزايد حاجة مستهلكي الخدمات المالية في فلسطين إلى توعيتهم وتثقيفهم مالياً وتمكينهم من الاندماج والوصول إلى السلع والخدمات المالية بشكل يسير، وفي ضوء قيام بعض الجهات ذات العلاقة بالقطاع المالي في فلسطين بمبادرات فردية لتنفيذ خطط وبرامج لتحقيق الاشتمال المالي، فقد برزت الحاجة إلى توحيد وتأطير هذه المبادرات والجهود تحت مظلة واحدة وذلك بهدف تجنب الازدواجية في الجهود والموارد المبذولة وتحقيق الأهداف المرجوة للوصول إلى أكبر شريحة ممكنة من القطاعات المستهدفة، ولا يمكن تحقيق ذلك إلا من خلال تطوير وبناء إستراتيجية وطنية للاشتمال المالي في فلسطين تضم كافة الجهات ذات العلاقة المعنية بتحقيق الاشتمال المالي، والتي تشمل الهيئات الرقابية في القطاع المالي والمؤسسات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني والهيئات المستقلة والقطاع الخاص.

وفي هذا السياق ستعمل سلطة النقد وهيئة سوق رأس المال على قيادة الجهود لبناء إستراتيجية وطنية للاشتمال المالي في فلسطين وبمشاركة الأطراف ذات العلاقة، بحيث تهدف هذه الإستراتيجية إلى مأسسة وتأطير جميع الجهود المبذولة من قبل الجهات المختلفة، وذلك ضمن خطة وطنية واضحة المعالم ومحكمة وفقاً للمبادئ الرئيسة لتحقيق الاشتمال المالي والمعتمدة من قبل مجموعة العشرين (G20) والبنك الدولي والتحالف العالمي للاشتمال المالي (AFI) وكذلك المبادئ الرئيسة لإنشاء إستراتيجية وطنية للتثقيف المالي المعتمدة من قبل مؤسسة (OECD).

ثانياً: الهدف من بناء الإستراتيجية

يكمن الهدف الأساسي من بناء إستراتيجية وطنية للاشتمال المالي في فلسطين في توحيد وقيادة الجهود العديدة المبذولة في سبيل زيادة الوعي والتثقيف المالي لدى شرائح المجتمع المختلفة وضمان عدم ازدواجية الجهود والموارد المبذولة من قبل الأطراف ذات العلاقة، لذا تنشأ الحاجة إلى توحيد الأهداف والرؤيا ضمن إستراتيجية وطنية للاشتمال المالي تشمل كافة الأطراف المعنية لضمان تحقيق الاشتمال المالي.

هيئة سوق رأس المال الفلسطينية
Palestinian Capital Market Authority

ومن الأهداف الرئيسة للإستراتيجية الوطنية للاشتمال المالي:

- تعزيز وصول كافة فئات المجتمع إلى الخدمات والمنتجات المالية وذلك من خلال توحيد جهود كافة الجهات المشاركة في الإستراتيجية، لتعريف المواطنين بأهمية الخدمات المالية وكيفية الحصول عليها والاستفادة منها لتحسين ظروفهم الاجتماعية والاقتصادية لتحقيق الاستقرار المالي والاجتماعي (Financial & Social Stability).
- جسر الفجوة في التثقيف المالي بالطرق المثلى من خلال تعاون كافة الأطراف المشاركة بالإستراتيجية.
- تعزيز وحماية حقوق مستهلكي الخدمات المالية من خلال إعداد السياسات والتعليمات بالخصوص وتعريف المتعاملين مع المؤسسات المالية الحاليين والمحتملين بحقوقهم وواجباتهم.
- تسهيل الوصول إلى مصادر التمويل بهدف تحسين الظروف المعيشية للمواطنين.

ثالثاً: الوضع الحالي للاشتمال المالي في فلسطين

نظراً لاهتمام هيئة سوق رأس المال وسلطة النقد في تسهيل وتيسير وصول كافة فئات المجتمع والمؤسسات والمنشآت الكبيرة والصغيرة إلى الخدمات والمنتجات المالية، وبهدف تعزيز مستوى الوعي والثقافة المالية والمصرفية لدى هذه الفئات فقد تم تحقيق العديد من المنجزات في هذا الإطار من قبل كلتا المؤسستين من حيث زيادة الوعي المالي وحماية المستهلكين إضافة إلى تعزيز الأطر الرقابية والقانونية التي تحكم عمل القطاع المالي في فلسطين، (ملحق رقم 1)

رابعاً: الإطار الزمني لعملية بناء الإستراتيجية الوطنية للاشتمال المالي

الإطار الزمني المتوقع لعملية بناء الإستراتيجية الوطنية للاشتمال المالي هو سنتان من بدء العمل بها وذلك بناءً على تجارب دولية سابقة في هذا المجال، أما بخصوص تنفيذ مراحل الإستراتيجية فسيتم تحديد ذلك خلال عملية البناء

هيئة سوق رأس المال الفلسطينية * Palestinian Capital Market Authority *

علماً بأن اقل إطار زمني لقياس نتائج استراتيجيات الاشتمال المالي في العالم هو ثلاث سنوات، ونظراً لخصوصية الوضع الفلسطيني ولندرة المصادر والكوادر المختصة فإنه يفضل أن يتم تقسيم الإستراتيجية إلى مرحلتين:

1. المرحلة الأولى تستهدف القطاعات المالية التي تشرف عليها سلطة النقد وهيئة سوق رأس المال وتنفذ هذه المرحلة على **خمسة سنوات**.
2. المرحلة الثانية تمتد الإستراتيجية لتشمل كافة القطاعات الأخرى بما فيها القطاعات الخاصة والعامة وأي قطاع له علاقة بموضوع الإستراتيجية وتنفذ هذه المرحلة على **ثلاثة سنوات**.

خامساً: الأطراف المشاركة بالإستراتيجية

في ضوء تقسيم الإستراتيجية إلى مرحلتين يقترح أن تكون الجهات المذكورة أدناه هي الأطراف المشاركة في المرحلة الأولى من الإستراتيجية، وتكون هذه الأطراف أعضاء في اللجنة التوجيهية للإستراتيجية الوطنية أيضاً:

1. سلطة النقد.
2. هيئة سوق رأس المال.
3. جمعية البنوك في فلسطين.
4. وزارة التربية والتعليم و مديريات مدارس وكالة الغوث.
5. السوق المالي.
6. مؤسسة شراكة.
7. اتحاد شركات التأمين.
8. جمعية مستهلكي الخدمات المصرفية.
9. جمعية شركات الأوراق المالية.

هيئة سوق رأس المال الفلسطينية
Palestinian Capital Market Authority

ومن ثم تمتد الإستراتيجية لتشمل كافة القطاعات الأخرى وبما فيها القطاعات الخاصة والعامة وأي قطاع له علاقة بموضوع الإستراتيجية، والتي نذكر منها على سبيل المثال وليس الحصر:

1. وزارة الاقتصاد.
2. وزارة المالية.
3. وزارة التخطيط.
4. جمعية حماية المستهلك الفلسطيني (للسلع والخدمات).

سادساً: ادارة مشروع الاستراتيجية الوطنية للاشتمال المالي

بما أن سلطة النقد وهيئة سوق راس المال ينظمان ويشرفان على معظم القطاعات المالية في فلسطين، ونظراً لتحقيقهما انجازات في هذا المضمار، فقد اتفق الطرفان على أن تكون قيادة الاستراتيجة الوطنية للاشتمال المالي قيادة مشتركة بين المؤسستين الرقابيتين على أن تشكل لجنتين فنيتين من كل هيئة ترأس كل منهما قطاعاتها التي تنسق معها، حيث سيعمل الفريقان سوياً بالتعاون مع الاطراف المشاركة على انجاز عناصر خطة العمل المحددة لتحقيق الاشتمال المالي في فلسطين.

سابعاً: مصادر تمويل الاستراتيجية الوطنية للاشتمال المالي

نظراً لندرة المصادر المختصة بهذا المجال ولحاجة الإستراتيجية إلى تمويل مالي ومساعدات فنية للتحضير مبدئياً إلى وضع خارطة طريق أو خطة عمل لمباشرة تنفيذ الإستراتيجية، فقد تم التنسيق من قبل سلطة النقد مع مؤسسة التحالف العالمي للاشتمال المالي (AFI)، حيث أبدت المؤسسة ترحيبها واستعدادها لتمويل الخطة وتعزيز قدرات الكادر الذي سيشرف على تنفيذ الخطة من خلال المساعدات الفنية وتبادل الزيارات للدول المتقدمة في هذا المجال أو عقد جلسات عمل ذات علاقة بالموضوع.

هيئة سوق رأس المال الفلسطينية
Palestinian Capital Market Authority

ومن جهة أخرى حصلت هيئة سوق رأس المال على الموافقة المبدئية من البنك الدولي على تنفيذ مشروع يهدف إلى تنفيذ مسح ميداني شامل للوضع المالي في فلسطين بهدف تحديد الفجوات إضافة إلى إجراء مراجعة شاملة للأطر القانونية والرقابية التي تحكم عمل القطاع المالي بهدف تقييم مدى اشتمالها على المتطلبات الرئيسية اللازمة لحماية المستهلك وفقاً للمعايير الدولية ذات العلاقة.

في ضوء ما تقدم، ونظراً لتوفر البنية التحتية الأساسية للنهوض بإستراتيجية وطنية للاشتمال المالي، فقد تفاهمت سلطة النقد وهيئة سوق رأس المال على تبني إطلاق مشروع الإستراتيجية الوطنية للاشتمال المالي انطلاقاً من تحملهما لمسؤولياتهما الوطنية والمجتمعية اتجاه المجتمع الفلسطيني.

حررت هذه الوثيقة في هذا اليوم الأربعاء الموافق 12/07/2016، ووقعت على نسختين بيد كل طرف نسخة للعمل بما ورد فيها.

الطرف الاول	الطرف الثاني
هيئة سوق رأس المال الفلسطينية	سلطة النقد الفلسطينية
ويمثلها	ويمثلها
مدير عام هيئة سوق رأس المال	محافظ سلطة النقد
السيدة عبير عودة	د. جهاد خليل الوزير